دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية

د. اسماعيل صبرى مقلد*

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولى من أبرز النظريات التى استطاعت أن تحقق قبولا عاما لها واعترافا واسعا بها في الدوائر الأكاديمية المتخصصة في السنوات الأخيرة. وهي تعد في رأي أصحابها بمثابة الرد المباشر على اخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تتوصل الى تصميم اطار علمى ملائم لتحليل السلوك الدولى في مختلف صوره وأنماطه سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات، و بما يساعد في النهاية على تعيين كافة العوامل والمتغيرات التى تتحكم في تفاعلات النظام السياسي الدولى، وتؤدى الى استمراره أو تحوره أو انهياره.

وتحاول هذه الدراسة أن تجرى تقييما متواضعا لاهم الآراء والفرضيات والنتائج التى خلصت اليها تحليلات أصحاب نظرية النظم ليتسنى لنا بعد ذلك أن نحكم على مدى كفايتها وفاعليتها فى أداء الدور الذى يتصوره لها دعاتها.

في تعريف مفهوم النظام وخصائصه بشكل عام:ـ

يعرف أى نظام (System) بأنه عبارة عن كيان عام تترابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل و يتبلور في النهاية في شكل متميز أو آخر، وأى نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التى تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم (Systems Theory).(١)

وتتفق النظم بصورة عامة في عدة خصائص وسمات أساسية منها:ـ

(أ) أن النظام لايخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر، وهو التغيير الذى قد يمتد الى الملامح العامة للنظام، أو لهيكله التنظيمى، أو لنمط أدائه الوظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون أو بالقواعد والاجراءات، أو لسلوكياته ولنماذج العلاقة المتبادلة بين أطرافه، أو لقيمه وأفكاره ومفاهيمه وأيديولوجياته، الخ. وانطلاقا من هذا التصور،

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

فان النظم التى لا تتفاعل وتتطور كنتيجة حتمية لهذه الطبيعة الحركية الديناميكية، تكون قد حكمت على نفسها بالجمود والتحجر، و بالتالى فانها تخرج من عداد الظواهر الطبيعية الجديرة بالدراسة والتسجيل.

(ب) أن كل نظام يعمل، كقاعدة عامة، بطريقة المؤثرات الداخلة (Inputs) والنواتج (Outputs)، وقد تكون نواتج أحد النظم هى نفسها المؤثرات الداخلة في تفاعل نظام آخر.

و بعض المؤثرات قد تكون ذات طبيعة استراتيجية حاسمة في تحديد الاسلوب الذى يتفاعل به النظام، و بالتالى فانها تشكل حجر الزاوية في توازنه واستقراره، وأى تغيير يطرأ على الكيفية التى تؤثر بها هذه العوامل الحاكمة كما يطلق عليها، لابد وأن تصيب توازن النظام بالاختلال، و يتوقف عمق الاختلال ومداه على نوعية الاستجابة أو رد الفعل الذى يظهره أطراف النظام في مواجهة التحديات التى تخلقها ضغوط التغيير.

(ج) ان النظام قد يكون محكما في تكوينه، أى على درجة عالية نسبيا من التماسك والانضباط الذاتي، كما قد يكون هشا و يغلب عليه تسيب العلاقات وعدم فاعلية الضوابط التى تنظم حركتها وتصحح اتجاهها.

و يرتبط ذلك في المقام الاول بعدد من العوامل الاساسية مثل: نوع التقاليد التى استطاع النظام أن يؤصلها ، وروح المسئولية التى أمكنه أن يخلقها و يعمقها في أطرافه، ودرجة الاحترام الذى تتمتع به أجهزة النظام ومؤسساته ومراكز اتخاذ القرارات فيه من قبل هذه الاطراف، ومدى ما في حوزة النظام من وسائل القوة المادية والاكراه القانونى، وأخيرا مستوى التوقعات التى تعلقها اطرافه على انجازاته بمعنى أنه كلما تعاظمت تلك التوقعات تحقق للنظام مستوى أعلى من التماسك والترابط وهكذا.

(د) ان هناك حدودا تفصل بين أى نظام و بين بيئته الخارجية التى يتصل بها و يتفاعل معها، فأي نظام يعمل عادة في بيئة أشمل منه وهى تؤثر فيه كما تتأثر به، وهذه البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تخلق عادة حاجات وضغوطاً وتحديات مادية وانسانية وفكرية واخلاقية، الخ، كما تفرز العديد من القوى التى تتفاعل في اتجاه التغيير. ومن هنا فانه وعلى قدر ادراك النظام للدوافع المسببة للتغيير واستيعابه لتأثيراتها المحتملة القريبة منها والبعيدة، وأيضا و بنفس الدرجة فانه

وعلى قدر ما في حوزته من موارد وامكانات، تتحدد استجابته سواء اتخذت طابع الاستجابة الكاملة، أو الاستجابة المحدودة، أو عدم الاستجابة على الاطلاق.

(هـ) أن كل نظام لايخرج في حقيقته الاخيرة عن كونه شبكة معقدة من الاتصالات التى تقوم بضخ الحقائق والمعلومات وتبليغها الى اطرافه أو الى أجهزة اتخاذ القرارات المسئولة فيه، مما يسهم هو الآخر في تحديد مقدرة النظام على التكيف مع الواقع الذى يعيشه و يعمل في ظل تحدياته.

وفي مجال التحليل لبعض الظواهر الرئيسية في السياسات الداخلية للدول، نجد أن مفهوم النظم بشكله الذى ألمحنا اليه، طبق على نطاق واسع حتى أضحى سمة أساسية بارزة من سمات هذا التحليل.

فمثلا نجد أن دافيد ايستون ركز في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية المختلفة على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها، وهذه الضغوط التى يطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه. وتتوقف طبيعة السياسات أو القرارات التي يتوصل اليها النظام في مجال استجابته لتلك الضغوط والمطالب على القدر المتاح له من الموارد المساندة أو مايسميه Supports (٢).

أما جابر بيل ألموند فقد عرف النظام السياسى بأنه كيان محدد من التفاعلات التى تحدث في كل المجتمعات المستقلة. وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات التكيف والاندماج، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب الاستخدام الفعلى أوالتهديد باستخدام وسائل الاكراه المادى المشروع أو القانونى.(٣)

وأما كارل دو يتش فيعتقد أن النظام السياسى شأن أى نظام آخر، يتمتع بدرجة عالية نسبيا من القدرة على الاتصال والتفاعل، و يؤكد أن النظام السياسى يجب أن يكون مزودا بامكانيات ملائمة وفعالة لتجميع المعلومات عن الداخل والخارج، ثم نقل تلك المعلومات الى مراكز اتخاذ القرارات المسئولة عن تحديد استجابة النظام في مواجهة الضغوط التى يتعرض لها.(٤)

تطبيق مفهوم تحليلات النظم على المستوى الدولى:

بالانتقال الى تطبيق مفهوم النظم عل المستوى الدولى، يقول مورتون كابلان أحد الأقطاب البارزين لهذا الاتجاه، أن كل نظام دولى يتكون من مجموعة من المتغيرات التى تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدى تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، الى انتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولى. ومن هنا فانه بتحليل علاقات التأثير المتبادل التى تربط بين هذه المتغيرات التى يعتمد عليها توازن النظام الدولى واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام (Regularities) أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته.

و يقول أنه عندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخل (Input) في احداث نوع من التغيير الراديكالى في العلاقة التبادلية للمتغيرات التى يتألف منها النظام الدولى، أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فانه لابد وأن ينتهي ذلك بحدوث تحولات أساسية في سلوكيات هذا النظام، وهو يستخدم في وصف هذا التحول اصطلاح Step-level Function ، أى الوظيفة التصعيدية أو التحويلية من نمط معين الى نمط مغاير(٥).

أما بالنسبة لأستاذ آخر مثل تشارلس ماكليلاند، فان نظرية النظم هي باختصار أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذى يحدث بين النظام الدولى ومكوناته الفرعية (Sub-Systems)، كذلك فانها تحاول أن تتعرف على الظواهر السلوكية التى تحدث في نطاق كل واحد من هذه النظم الدولية الفرعية وأن تبحث في أنعكاساتها على النظم الأخرى، و يؤكد أن مثل هذه التحليلات وعلى العديد من المستويات تساعد في تعميق فهمنا لنوعية الارتباطات القائمة بين النظم القومية والنظم الدولية بكل مايصحبها من تفاعلات متبادلة.(٦)

و بالنسبة لجورج مودلسكى فان النظام الدولى هو في حقيقته نظام اجتماعي يستند الى مقومات هيكلية و وظيفية محددة، و يقول ان النظم الدولية تشتمل على انماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التى تحدد في التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها.(٧)

وأما أندرو سكوت، فانه يدافع بحماس عن نظرية النظم و يقول انها أقدر

مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما تحو يه من تفاعلات مستمرة، يضيف الى ذلك نظرتها الشمولية وميلها الى ر بط الحقائق الدولية ببعضها ر بطا سببيا منطقيا مشتقا من مشاهدات الواقع، وهى فوق هذا كله، تمكن الباحث من أن يطرح الكثير من التساؤلات الجوهر ية التى لم تكن الطبيعة الضيقة والمحدودة للمفاهيم التقليدية في التحليل الدولى تسمح باثارتها وتمحيصها.

و يقول سكوت ان منهاج النظم يضع الباحث في اتجاه التحليل الديناميكى الذى يساعده على أن يرى السياق التطورى لدورة الحياة التار يخية التى يقطعها النظام السياسى الدولى والتى تتميز في العادة بظهور أطراف فاعلة جديدة (Actors)، أو علاقات جديدة، أو حتى مشكلات جديدة. ومن ناحية أخرى، فان التحليلات النظمية تقوم بدور هام في شغل الفجوة التقليدية التى كانت تفصل بين السياستين الداخلية والدولية، فهى بتركيزها على المستو يين القومى والدولى تركيزا متعادلا وفي نفس الوقت، أمكنها أن تر بط بينهما بصورة معبرة وهادفة.

و بالاضافة، ينسب سكوت الى منهاج النظم في التحليل الدولى، الميزات الاخرى التالية:

(أولا) أن هذا المنهاج يهيىء الأساس نحو ادماج الكثير من المفاهيم والأفكار والنظر يات التى تفرقت بسبب التشعب في اتجاهات التحليل حتى أصبحت كالجزر المعزولة التى لا تصب كلها في النهاية في مجرى واحد. ومنهاج النظم بشموليته واتساع آفاقه يشكل حلقة الر بط بين كل هذه النظر يات الفرعية .

(ثانيا) أنه يفيد في توحيد الاصطلاحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية بدلا من أن تظل هكذا على تشتتها وعدم تجانس مدلولا تها. و يقول ان هناك العديد من الاصطلاحات التى تشكل في مجموعها مايمكن تسميته بلغة النظم في التحليل الدولى، ومن أمثلتها: القومية، والأ يديولوجية، والقوة، والمشاركة، والنزاع، والردع، والتفاوض، والا تصال، واتخاذ القرارات، والتهديد، والمساومة، والتصعيد، الخ.

(ثالثا) أن لهذه النظر ية طاقة خاصة تعينها على استيعاب مجموعة ضخمة نسبيا من الحقائق وتحليلها، كما يمتد هذا أيضا الى مقدرتها على التعامل مع مدى

واسع من ظواهر الحياة الدولية و يضيف سكوت أنه لما كان لنظر ية النظم بعدا وصفيا واضحا، فانه ومع ادخال بعض التطو ير عليها، يمكن أن تكون فعالة في اقامة بعض التنبؤات المحدودة حول اتجاهات المستقبل التى يمكن أن تسلكها بعض الظواهر أو العلاقات، وهكذا.(٨)

و يشارك سكوت اعتقاده، أستاذ العلاقات الدولية المعروف ر يتشارد روزكر ينس (Rosecrance) الذى يقول ان الميزة الاساسية لنظر ية النظم هى أنها استطاعت أن توفق بين مداخل التحليل النظري الرئيسية المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية بل و بقدر من العمق والشمول الذى لم تبلغه أى نظر ية أخرى حتى الأن. و يقدم روزكر ينس مثالا للنظر يات الفرعية المختلفة التى استطاع التحليل النظمى أن ير بط بينها، ومن أهمها:ـ(٩)

١ ـ نظر يات القوة التى تقوم في جوهرها على الر بط المباشر بين تغيرات السياسة الدولية و بين التغيرات التى تطرأ على توز يعات علاقات القوة على المستوى الدولى.

ونظر ية النظم بدورها لا تتغافل عن حقائق القوة الدولية وما تسببه من تحولات، وهى تنظر بكثير من الاهتمام الى عملية توازن القوى كأداة تصحيحية يستطيع النظام الدولى عن طر يقها أن يوازن أنشطته واتجاهاته في مواجهة قوى الاختلال وعوامل الار باك الطارئة عليه.

ولكن وعلى الرغم من الاهمية الواضحة التى تعلقها نظر ية النظم على دور عوامل القوة، الا انها لا تعتقد أنها هى وحدها التى تسبب الاستقرار أو الاختلال في النظام الدولى. فالقوة قد تستعمل في تثبيت توازن النظام الدولى وتدعيم امكانات استقراره، الا أن عدم الاستقرار قد يكون راجعا الى أسباب أخرى تخرج كلية عن نطاق اعتبارات القوة، و بالتالى فان نظر يات القوة لا تقدم تفسيرا واقعيا شاملا لكل ما يلحق بعلاقات النظام الدولى من تغيير.

٢ ـ نظر يات القيم والايديولوجيات، وعنها يقول روزكر ينس أنه اذا كانت القيم والمعتقدات المتماثلة قد قامت دوما بدور هام في تحقيق الاندماج بين العديد من المجتمعات القومية، وفي خلق الدافع الى التكتل والتحالف، وفي انتاج الصراعات

الدولية، وأيضا فانه اذا كانت الثورات الكبرى التى نشبت في العالم أدت الى زرع المشكلات العقائدية في مختلف مجالات التعامل الدولى، الا أن النظر يات القيمية والايديولوجية عانت هى الأخرى من بعض جوانب القصور الذاتى مثلها في ذلك كنظر يات القوة.والسبب هو أن قياس المدى الذى تؤثر به القيم والايديولوجيات في العلاقات الدولية يعوزه الدليل الواقعى القاطع.

أما التحليلات النظمية الامبير يقية فان بامكانها أن تنسق وفي نفس الاطار بين هذين الجانبين الرئيسيين: جانب القيم والايديولوجيات، وجانب تأثيرات القوة، وذلك بالاستناد الى المنطق الذى يقول بأن أوضاع الخلل أو الاستقرار في النظام السياسى الدولى، انما تنتج عن تشابك هذين الجانبين وتفاعلهما معا.

٣ ــ نظر يات التوازن: يقول روزكر ينس ان نقطة الضعف الأساسية الكامنة في مدخلى القوة والايديولوجية تتمثل في ميلهما الى تجاهل ديناميكات التفاعل المعقد الذى يحدث في النظام الدولى، مما أفسح المجال أمام بروز نظر يات التوازن التى تقدم تفسيرا ذاتيا مختلفا لعلاقات النظام.

غير أن عيب نظر يات التوازن يكمن في اصرارها على التعامل مع التوازن على أنه الفكرة المحور ية التى ينبغى أن يدور حولها التحليل الدولى برمته، ومن هنا تصدر مبدأ توازن القوى قائمة اهتماماتها.

أما نظر ية النظم فانها وان كانت تقتبس فكرة التوازن، الا أنها أدخلت عليها بعض التحو ير. فهي تنظر للميل الى التوازن (Equilibrial Tendency) على أنه محصلة التنافس المستمر بين قوى الخلل والار باك، و بين قوى الاستقرار. و يتوقف عمق تأثير كل مجموعة من هذه القوى، على طبيعة الاستجابات التى تظهرها الدول ازاءها. ومن ثم، فانه لايمكن التنبؤ بالا تجاهات الفعلية لذلك التوازن أو الاختلال حتى تتجسم الاستجابات الدولية في صورة تسمح بالتعرف على المسار الذى يسلكه التفاعل بين هذ القوى المتعارضة كلها. وهى في هذا تختلف عن نظر يات التوازن الاخرى التى تنظر الى التوازن على أنه نتاج حتمى وتلقائى لتفاعل بعض العوامل والمتغيرات (أساسا متغيرى القوة والمصلحة) المحسو بة سلفا.

٤ ــ نظر يات اتخاذ القرارات التى يقول عنها روزكرنيس أنها تمثل اطارا ضيقا ومحدودا للتحليل الدولى بحيث لايمكن أن تكون لها سمة النظر ية الشاملة،

فهى تركز على الجوانب والاجراءات التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات، وعلى بعض المشكلات الاخرى التى تعانى منها مثل: نقص الحقائق والمعلومات، أو ضعف الاتصالات، أو الافتقار الى سوابق، أو ندرة الموارد، أو ضعف الادراك، أو صعوبة تحديد الدوافع، الخ.

فنظرية النظم لا تتجاهل عملية اتخاذ القرارات الخارجية، ولكنها تعاملها كجانب واحد من جملة الجوانب التى تتشكل منها مدخلات النظام الدولى، فهى تنظر الى العلاقة بين القاعدة الجماهيرية والنخبة (Mass and Elite) بخصوصياتها التى يمكن أن تختلف من نظام داخلى الى نظام آخر، كما أنها تأخذ في اعتبارها التفاعل النشط الذي يجرى بين مختلف المتغيرات المحلية، وتضع نصب أعينها قاعدة الموارد المساندة للبدائل القرارية المختلفة، وهى عندما تفعل ذلك، فانها تفعله من واقع ادراكها الكامل للطبيعة المتعددة الابعاد للنظام السياسى الدولى ككل.

٥ ــ نظريات القدرة البيئية (Environmental Capacity)، يقول روزكرينس أن النظريات السابقة تميل الى التقليل من اهمية الدور الذى تؤثر به القدرات البيئية في العلاقات الدولية.

فقدرة البيئة على اثارة الصراعات الدولية مثلا، وعلى تحريكها وتصعيدها أو تهدئتها واحتوائها، ترتبط بالتغيير الذى يتناول مضمون الاهداف القومية للدول.

فالبيئة تستطيع في أحوال معينة أن تقاوم عوامل الاختلال وأن تبقى عليها ضمن نطاق محدود، ولهذا السبب، فان القدرة البيئية تشكل عنصرا أساسيا ومكونا مستقلا من مكونات النظام الدولى، وهى اذا لم تحلل بشكل صريح ومباشر، فانها لابد وأن تكون ماثلة في أى من الافتراضات العديدة التى يشملها التحليل.

واذا تجاوزنا هذا الدفاع الحار عن نظرية النظم من جانب أنصارها، فان بالامكان القول وبصورة مبدئية، وقبل أن ندخل في تفاصيل هذه النظرية للالمام بالكيفية التى تطبق بها مفاهيمها على الظواهر المختلفة التى تحدث داخل النظام الدولى، أن هناك عدة محاور مشتركة تلتقى عندها اهتمامات هؤلاء المحللين النظميين، ومن أبرزها:ــ

(أ) اهتمامهم بتحليل الخصائص الهيكلية والوظيفية والسلوكية للنظام الدولى، والنظم الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وكذلك رصد وتحليل العمليات الاتصالية التى تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة على كل المستويات، بكل ما يتبلور عنها وفي سياقها من تأثيرات متبادلة ونماذج أداء، وتقرير علاقة ذلك كله بتوازن النظام الدولى واستقراره.

(ب) اهتمامهم بالبحث فيما يسمونه بضوابط التكيف الحاهزة لاستخدام النظام الدولى، والتعرف على مدى فاعليتها في امتصاص التوترات، واستيعاب الصدمات، وتطويق الأزمات، ومقاومة الأختلال الذى يتعرض له النظام الدولى بفعل عوامل الضغط والتهديد التى تنتج عن مصدر أو آخر دون أن يفقد توازنه كليا و ينهار. و يطلق بعض محللى النظم على ضوابط التكيف وأدواته هذه اصطلاح المنظمات (Regulators).

(ج) اهتمامهم بتعيين الحدود الفاصلة بين النظام الدولى و بيئته الخارجية في اطار مفهوم المدخلات والنواتج أو المخرجات (Inputs & Outputs).

(د) اهتمامهم بالتأكيد على **الأهمية** الخاصة لعامل تدفق المعلومات داخل النظام الدولى، باعتبار أن ذلك يشكل الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات من قبل المراكز المسئولة عنها في هذا النظام، ولان تدفق المعلومات يؤثر من ناحية أخرى و بشكل مباشر في المقدرة العامة للنظام الدولى على الاداء الفعال للدور المعقد الذى يوكل اليه انجازه لصالح أطرافه.

(هـ) اهتمامهم بتحليل دور وسلوك النخب الحاكمة (Ruling Elite) في الدول الاطراف في النظام الدولى، وأثر ذلك على استقرار النظام أوعدم استقراره. فهم مثلا يتفقون في أن انعدام الشعور بالامن لدى تلك النخب يضعف من استقرار النظام لأنه قد يضغط في اتجاه ممارسة سياسات العدوان الخارجى كنوع من السلوك التعويضى، كما أن ممارسات النخبة هي التى تضفي على الحكم ملامحه الديمقراطية أو غير الديمقراطية بما لذلك من تأثير قوى على سلوكها داخل النظام الدولى، وكذل فان طبيعة التكوين الطبقي للنخب الحاكمة يكون لها تأثيرها الواضح في هذا المجال الخ.

الأفكار الرئيسية التى تضمنتها نظر ية النظم في التحليل الدولى

أولا ــ ماكليلاند والطبيعة المركبة للنظام الدولى:

يعتقد ماكليلاند أن النظام الدولى هو بطبيعته نظام متعدد الابعاد (Multi-dimensional) فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة واسعة جدا من العلاقات على مختلف المستو يات الرسمية وغير الرسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في اطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة (Demand/ Response)، وهو ما يعنى بعبارة أخرى تداعى التفاعلات الدولية في مساق الافعال وردود الافعال.(١٠)

وكذلك يعتقد أن ما يحدث من وقائع في النظام الدولى ينبع في معظمه من مصادر أساسها في الدول الأطراف في هذا النظام نفسها، كالرأى العام وجماعات الضغط والاحزاب السياسية، الخ، ومن هنا فان التحليل النظمى ولهذا السبب لا يركز فقط على علاقة الدولة بالنظام الدولى، وانما يتسع ليشمل علاقة القوى الداخلية في الدولة، بالدولة، بالنظام الدولى. فكل هذه العلاقات على كل المستو يات وفي كل الدول و بكل ما يترتب عليها من تأثيرات متبادلة، هي التى تنتج في النهاية معالم ما يمكن أن يسمى بالنظام الدولى بالمقاييس المتعارف عليها.

وهو يركز بصفة خاصة على الجانب المتعلق بتحليل أنماط المعاملات (Transactions) التى تحدث بين الوحدات القومية (الدول)، في مختلف صورها الروتينية، وذلك باعتبار أن تلك المعاملات ومايتولد عنها بالضرورة من تفاعلات تساعد في التوصل الى مؤشرات موثوق فيها عن العادات والخصائص السلوكية للاطراف الفاعلة في النظام الدولى والقابضة على زمام التوازن فيه، مما يسهل بالتالى التعرف على مايحتمل أن يكون عليه سلوك تلك الأطراف في مواقف الأزمات (أى المواقف التى تتضمن تهديدا لاستقرار النظام الدولى).

وعندما يصل ماكليلاند الى اختبار العلاقة بين الازمات الدولية واستقرار النظام الدولى، فانه يقول ان أى تحليل واقعى لهذه العلاقة يجب أن ينطلق من هذين التساؤلين الجوهر يين:ــ

أ ــ هل بالامكان عمليا رصد معالم التغيير في نشاطات النظام الدولى خلال

مرحلة الانتقال من الوضع الطبيعي الى وضع الأزمة؟

وتتمثل الاهمية الحقيقية لهذا التساؤل بالذات في انه إذا كان النظام الدولى على درجة عالية نسبيا من الادراك الذاتى لحقائقه وللكيفية التى تتفاعل بها وتتغير من خلالها، فعندئذ يصبح في مقدوره أن يتحسب مسبقا للأزمة بما يلائمها من تدابير وقائية أو اجراءات تصحيحية. و يختلف الحال في ظل انعدام هذه المقدرة الادراكية أو تضاؤلها، فحينئذ يكون للصدمات المفاجئة وغير المحسو بة للأزمة تأثيرا مدمرا على توازن النظام الدولى.

ب ــ هل توجد أنظمة دولية فرعية تكون أكثر تأثراً من غيرها، بعوامل الخلل الذى تحدثه الأزمة داخل النظام الدولى العام؟

وأيضا فان الأهمية العملية لهذا التساؤل تنبع من أنه اذا كانت مقدرة الانظمة الدولية الفرعية على مقاومة الخلل الناتج عن الأزمة وتحييده غير متوازنة أو تتفاوت فيما بينها بصورة حادة، فان ذلك يخلق مصدر تهديد حقيقيا لاستقرار النظام الدولى، وذلك لان التشابك بين مختلف عناصر هذا النظام والذى يتمثل في التداخل الوثيق للعلاقات بين النظم الدولية الفرعية المنبثقة منه (علاقات قوة/ أمن/ مصالح/ أيديولوجيات/ قيم/ أنظمة/ سياسات الخ)، قد يؤدى بفعل المضاعفات التى تخلقها الظروف غير الطبيعية الى افقاد النظام الدولى مقدرته على التماسك والاستقرار.

و يقول ماكليلاند أن التعمق في دراسة الازمات التى تمر بها النظم الدولية، يكشف عن الحقائق الهامة التالية:ــ

(أولا) أن الازمات الدولية الحادة هى بطبيعتها حالة من الاشتعال المؤقت (Short Burst) وتتميز بدرجة غير عادية من التوتر أو العنف الذى يصحب وقائعها وأحداثها.

(ثانيا) أنه كقاعدة، فان الاتجاه العام في ظروف الأزمة الدولية الحادة يكون بمحاولة امتصاص توتراتها وتهبيطها، والعمل في اتجاه الرجوع بمسلك أطرافها من الطابع الانفعالى المندفع، الى الطابع الاعتيادى، أى التعامل مع المشكلات التى تدفع الى الأزمة الدولية أو تلك التى تنتج عنها بوسائل مستقرة ومألوفة (Standard Techniques)، وذلك للاحتفاظ بالنظام الدولى والحيلولة

دون انهياره أو تدميره اذا ما تركت الضغوط التصعيدية للأزمة تتفاقم دون تدخل من أطرافها لايقافها.

ثم يتعرض ماكليلاند لنقطة أساسية أخرى، تلك التى يسميها بتدفق الأفعال (Flow of Action) داخل النظام الدولى، فيقول ان المعلومات المتعلقة بالوقائع التى يتكون منها الموقف الدولى في لحظة ما، سواء ما تعلق منها بالتفاعل بين أطراف الموقف أو بالعوامل والضغوط البيئية، ترجع من جديد الى هذه الاطراف لتنطلق منها الى اتخاذ القرارات أو تشكيل ردود الافعال، وهذه المخرجات التى يفسرها كل طرف في ضوء مقاييسه و يحدد موقفه منها وفق تصوراته الذاتية، تعتبر هى نفسها المدخلات الى المرحلة التالية في سلسلة تدفق الأفعال التى يتطور الموقف الدولى على أساسها، وهكذا.

وهو يعتقد أنه يكون من السهل نسبيا تعقب تدفق الأفعال خلال كافة مراحل تطورها في ظروف الأزمة الدولية منه في المواقف الروتينية أو غير العنيفة وذلك بسبب ضيق الاطار الزمنى الذى يستغرقه تطور الأزمة الدولية في انتقالها من مرحلة الى أخرى، و يضيف أن الهدف الذى تخدمه دراسة عملية تدفق الأفعال خلال الأزمات، هو أنه يجعل من الممكن اجراء مقارنات بين الأزمات الدولية المختلفة، والتوصل منها الى بعض التعميمات المقبولة.

ثانيا ــ روزكر ينس والعوامل الدافعة الى استقرار النظم الدولية:ــ

أقام روزكر ينس تحليله للنظم الدولية على أساس الدراسة التى أجراها لتسعة نماذج من النظم الدولية التى ظهرت تار يخيا في منطقة أور و با الغر بية في الفترة بين ١٧٤٠ و ١٩٦٠، و يتمثل خط التقسيم التار يخى الفاصل بين تلك النظم في التغييرات الجذر ية التى طرأت على مضمون الأهداف والوسائل الدبلوماسية التى انتهجها وطبقها كل منها.(١١)

وقد خلص من استقرائه الى الادعاء بوجود بعض الظواهر المتكررة أو المنتظمة الحدوث في كل هذه النماذج التار يخية التسعة، وهذا ماحدا به في النهاية الى اقامة نموذجين تحليليين رئيسيين للنظم الدولية:ــ

أ ــ نموذج النظم الدولية المستقرة.

ب ــ نموذج النظم الدولية غير المستقرة.

فبالنسبة للنظم الدولية المستقرة، يرى روزكر ينس أن عملية الاستقرار ترتبط في أساسها بالعوامل الجوهرية الآتية:ــ

(١) التأثيرات الداخلة الى النظام الدولى والتى تمثل عامل ارباك لاسلوب أدائه الطبيعى (أو مايسميه Disturbance Input).

(٢) ضوابط التكيف التى تقوم بمهمة رد الفعل في مواجهة التأثير السلبى لعوامل الارباك الطارئة.

(٣) القيود البيئية التى تؤثر هى الاخرى في نمط استجابة النظام الدولى لهذه المدخلات السلبية.

(٤)الاستجابات النهائية التى تصدر عن النظام والتى يحدد بها موقفه من كل تلك المتغيرات.

ومن أمثلة عوامل الارباك أو المدخلات السلبية التى يذكرها روزكر ينس: تعارض الانتماءات المذهبية، وانعدام الشعور بالأمن لدى بعض الدول، وتزايد حدة التناقض في المصالح القومية، بالاضافة الى التأثيرات الناتجة عن التفاوت في حجم الامكانات والموارد المتاحة للدول، الخ

أما وسائل التحكم أو ضوابط التكيف التى تتولى مقاومة الاختلال، فانها قد تتمثل على شكل امكانات تنظيمية قائمة وذات كيان دولى محدد كالأمم المتحدة في الوقت الحاضر، كما قد تأخذ صورة الاتفاق أو التفاهم الدولى غير الرسمى أى ذلك الذى يحدث خارج اطار مؤسسات و هياكل دولية محددة.

و يقول ان الحكم على نظام دولى معين بأنه يميل الى التوازن أو عدم التوازن يعتمد على أيهما أقوى: عوامل الارباك أم عوامل التنظيم والتحكم، و يمضى من ذلك الى القول بأنه ومن خلال دراسته فقد أمكنه أن يستخلص الحقائق التالية عن النظم الدولية التى اتسمت بخاصية الاستقرار النسبى:ــ

١ ــ أن عوامل الارباك كانت أقل في حجمها وعنف تأثيرها من عوامل التنظيم والتحكم.

٢ ــ أن النخب الحاكمة في أغلبية الدول الرئيسية في النظام الدولى كانت

قانعة الى حد كبير بالامر الدولى القائم، وتوفر لديها الاستعداد لحل مشكلاتها بدون الالتجاء الى الحرب.

٣ ــ أنه فيما عدا فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن للعوامل المذهبية تأثير فعال على الا تجاهات السياسية للدول الاطراف في النظام الدولى.

٤ ــ أن الضوابط البيئية كانت كافية لامتصاص التوترات الناشبة وتضييق دائرة الخلل.

٥ ــ أن الاطماع الامبر يالية ان وجدت، فانه كان من الممكن ارضاؤها عن طر يق توز يع أو اعادة توز يع مناطق النفوذ الاستعماري و بالشكل الذى يأخذ في حسبانه مصالح كافة الأطراف المعنية.

٦ ــ أنه في النظم الدولية المستقرة يكون ثمة تركيز واضح على الوسائل التقليدية في التفاوض الد بلوماسي.

و بالمقابل، فانه في النظم الدولية غير المستقرة، كانت أغلب الشروط والمعطيات السابقة تعمل في الا تجاه العكسى تماما ومن ذلك ان عنف الخلل الطارىء كان يفوق مقدرة أجهزة التحكم والتنظيم على التعامل معه بفاعلية، كما أن النخب الحاكمة كانت غير قانعة بالاوضاع الدولية القائمة وافتقرت الى الشعور بالأمان مما دفعها الى حشد الموارد التى تستطيع بها أن تساند سلوكها المتمرد على النظام الدولى مستغلة في ذلك مختلف الذرائع القومية والأ يديولوجية، وأخيرا فان الضوابط البيئية كانت عاجزة عن تأدية دورها في كبح جماح الاختلال ، وهكذا.

ثالثا ــ النظام الدولى والتطور بأسلوب التفاعلات المعقدة في مفهوم دوجرتى:ــ

يصف دوجرتى (Dougherty) النظام الدولى بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر، وهو اذا كانت يبدو في حالة من النمو أو التطور في مرحلة، فانه قد يبدو على وشك التقوض والانهيار في مرحلة تالية، و بين هذين البديلين المتطرفين من القابلية للتطور الى فقدان المقدرة على الاستمرار، يحاول النظام أن يحتفظ بأدائه الطبيعى بشكل أو آخر، ولكن في كل الاحوال يظل هناك تغيير.(١٢)

و بصورة مبدئية يميز دوجرتى بين نوعين من التوازنات الدولية: التوازن

المستقر والتوازن غير المستقر. فالتوازن المستقر (Stable Equilibrium) يتميز بقابليته للتكيف و بمقدرته على استيعاب الاختلالات الطارئة وادماجها ضمن أنشطة النظام الدولى وعملياته بحيث يكون هو المتحكم فيها والمنظم لها. وليس من الضرورى في كل مرة أن يستعاد النظام عند النقطة السابقة على حدوث الخلل، وانما المهم هو الا يفقد توازنه و ينهار. أما التوازن غير المستقر فهو الذى يتأثر بشدة بعوامل الاختلال مما ينتهى غالبا بحدوث تبدلات جذرية في الخصائص السلوكية للنظام الدولى وفي مختلف انشطته وعلاقاته ومعاملاته وتفاعلاته، الخ.

و يقول عن النظام السياسى العالمى (Global System) أنه يحوى في داخله كل صور التفاعل الدولى، كما يضم في داخله أربعة أنواع على الاقل من النظم الدولية الفرعية:ـ

١ ـ النظم الدولية الوظيفية سواء كانت هذه سياسية او اقتصادية أو قانونية.

٢ ـ النظم الدولية الاقليمية ومن أمثلتها منطقة أوروبا الغربية أو الشرق الاوسط، أو أمريكا اللاتينية، الخ.

٣ ـ النظم القومية وهى أكبر هذه النظم الدولية الفرعية وأوسعها نطاقا لأنها تشمل كل الدول القومية الاعضاء في النظام العالمى بصفتها كيانات مستقلة ذات سيادة بغض النظر عن الاختلاف في تكوينها العقائدي، أو السياسي، أو الاقتصادى، أو الاجتماعى، أو الثقافي، أو الحضارى، الخ.

٤ ـ المنظمات الدولية التى قد تكون مرتبطة بعلاقة من نوع أو آخر مع النظم الدولية الوظيفية أو الاقليمية أو القومية بمفهومها السابق أو بها كلها في نفس الوقت.

و يقول ان النظم الدولية الفرعية المكونة للنظام العالمى ترتبط مع بعضها بالعديد من العلاقات المتبادلة وان كانت قوة هذه العلاقات تختلف بالضرورة من حالة لاخرى، ومن ذلك مثلا أن السياسات الخارجية والدفاعية وسياسات التحالف والرقابة على التسلح والسياسات التجارية والمالية وسياسات المعونة الاقتصادية وسياسات التعاون الثقافي والعلمى والتكنولوجى للدول الكبرى، قد تشابكت بصورة

مطردة في السنوات الاخيرة مما يخلق أثارا بعيدة المدى بالنسبة لكل مايحدث داخل هذه النظم الدولية الفرعية جميعا و بلا استثناء.

ومن مظاهر التفاعل الاخرى بين أطراف النظام العالمى، المحاولات التى تبذلها بعض الدول لمد نفوذها الخارجى بأسلوب التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى هادفة من ذلك الى التأثير في اتجاهات النخب صاحبة النفوذ في تلك المجتمعات أو استمالة قطاعات معينة من الرأى العام فيها أو حتى الرأى العام ككل، وهى تفعل ذلك بطرق متعددة كبث الدعايات والتبادل العلمى والثقافي والتجارى، وممارسة التخر يب والتجسس والتأمر وتأييد بعض المجموعات السياسية أو الحركات الثور ية، الخ.

و ينتقل دوجرتى من هذه الامثلة التوضيحية للطبيعة المعقدة للتفاعلات التى تحدث داخل النظام السياسي العالمى الى البحث في أوجه العلاقة بين الهيكل التركيبى لهذا النظام و بين أنشطتة وعملياته (أو مايسميه Structure & Process)، وهو يعدد مظاهر الارتباط بين هذين الجانبين كما يلى:-

(أ) أن النظام العالمى لايمكن أن يتمثل في صورة تركيبية واحدة وانما هناك العديد من الصور التركيبية البديلة، وتمثل الطر يقة التى تتوزع بها علاقات القوة السياسية بين الدول الاطراف في النظام العالمى أحد المعايير الاساسية التى تسهم في تحديد معالم هيكله التركيبى على نحو أو آخر.

(ب) أن الأهمية السياسية لأي طرف فاعل في النظام العالمى هى بمثابة انعكاس مباشر للموقع الذى يشغله في توز يعات القوة العالمية، وهذا الموقع وان كان أكثر ثباتا واستقرارا بالنسبة للدول الكبرى الا انه عرضة للتقلبات بسبب الطفرات التكنولوجية التى قد ينجح البعض في تحقيقها.

و يذكر أنه في نطاق التسلسل الراهن لعلاقات القوى الدولية، يلاحظ أن هناك قوى عملاقة (Super powers)، وقوى كبرى (Major Powers)، وقوى متوسطة (Middle Powers)، وقوى صغرى (Small Powers)، وقوى محدودة جدا (Mini-States)، و يمتلك كل طرف فاعل تبعا لهذا التسلسل بعض القدرات التى تمكنه من التأثير في الاحداث التى تقع داخل النظام العالمى. وهذا التأثير قد يتم اما

بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أطراف ثالثة، كما يحدث في نطاق علاقات ثنائية أو علاقات متعددة الاطراف.

وكقاعدة، فانه كلما ازدادت موارد القوة لدى أحد الاطراف كان اكثر ميلا الى الاستقلال في تصرفاته الدولية و بالعكس فان تضاؤل امكانات القوة يكون عاملا مقيدا لاستقلالية الدولة وهو يدفعها في اتجاه المشاركة مع الاخر ين أو الاعتماد عليهم أو التنسيق معهم بحيث يأتي تحركها في النهاية في نطاق قوة المساومة الجماعية التى توفرها مثل تلك المشاركة.

وأيضا، فان القوى العملاقة والقوى الكبرى تكون في العادة أكثر حساسية للتغييرات الحقيقية أو الوهمية التى تلحق بالتوز يع العالمى لعلاقات القوة، والسبب هو ان ردود أفعالها تكون منبثقة دائما من التصورات العدائية التى تحتفظ بها عن بعضها. أما القوى المتوسطة والصغرى فانها لا تشغل بالها بعلاقات القوة وتغيراتها الا عندما تجد نفسها مجابهة بمشكلات أمنية على حدودها كنتيجة للتهديد الذى يصدر ضدها عن بعض القوى الخارجية.

كذلك يلاحظ أن كل الاطراف سواء كانت قو ية أو ضعيفة، تجد أن لها مصلحة دائمة في أن تقدم نفسها في صورة جذابة للنظام العالمي الذى تتفاعل في داخله، وهى تر يد أن تحظى باحترام الاطراف الآخر ين واعجابهم ليس لقوة تخيفهم بها أو بسبب قدرة على الضغط والعقاب متاحة لها، وانما لمعطيات ايجابية تتصور أنها تتمتع بها وتميزها عن غيرها.

(ج) أن القوى السياسية الفاعلة في النظام العالمى سواء كانت دولا قومية أو امبراطور يات أو محالفات أو منظمات دولية اقليمية أو عالمية تنمو وتتغير، فقد تنشأ دولة مركبة من عدة دول قومية (Multinational State)، كما قد تتفكك دولة مركبة الى عدة دول مستقلة، وقد تنتهى بعض المنظمات الدولية الاقليمية الوظيفية اذا ما أمكن لمؤسسات أخرى أكثر فاعلية وكفاءة أن تحل محلها، وهكذا. والامر كله يرتبط في التحليل الاخير بمدى القدرة المتاحة لهذه القوى السياسية على الاستجابة لتحديات الواقع الذى تجابهه وتد بير حلول تعينها على الاستمرار والتطور في بيئة دولية حركية دائمة التغيير.

و يتعرض دوجرتى لبعض المتغيرات الرئيسية التى تؤثر في سلوكيات الاطراف الفاعلة في النظام العالمى فيقول ان لهذا النظام ديناميكاته السياسيه

والنفسية الذاتية أو ما يطلق عليه: Psycho-Political Dynamics ، وهذه الديناميكات تجد جذورها في النماذج الايديولوجية وتراكيب القيم، وفي السيكلوجية الاجتماعية للجماهير، وفي اتجاهات النخب المسئولة عن اتخاذ القرارات، وفي شبكات الا تصال الدولى التى تقوم بضخ المعلومات والحقائق الى كل أركان النظام العالمى. و يذكر أن تكنولوجيا الا تصالات قد تطورت كثيرا بحيث كثفت ووسعت أبعاد عمليات التفاعل الدولى. وزودت الانشطة السياسية داخل النظام العالمى بطاقة دفع هائلة وذلك لانها نقلت الى دائرة اهتمامه كل الوقائع والاحداث التى تقوم شبكات الا تصال برصدها وتبليغها دون ابطاء. وربما كان هذا هو السبب في ان السياسة العالمية أصبحت والى حد كبير المحصلة المباشرة للتفاعلات التى تخلقها كل هذه الا تصالات. ومن ناحية أخرى فان ثورة الا تصالات عمقت الجوانب السيكلوجية والعاطفية والفكر ية في العلاقات الدولية بشكل ليس له سابقة في التار يخ.

و بخلاف التأثير الضخم لعمليات الا تصال الدولى وأدواته يقول دوجرتى أننا أذا تعمقنا في تحليل بعض المتغيرات الاخرى التى تشكل عناصر الديناميكات السياسية والنفسية للنظام العالمي فسنجد مثلا أن الصور والانطباعات التى تكونها أطراف هذا النظام عن بعضها، وكذلك ما تدين به من قيم ومعتقدات مذهبية، تتأثر بعوامل كثيرة تشتق من مصادر مختلفة ومن أمثلتها: الخلفية الاجتماعية والنظم العائلية والدينية والتعليمية، والتقاليد القومية، وتوجيهات أداوات الاعلام الجماهيري، والسياحة وغيرها من تجارب الا تصال الشخصى المباشر بالمجتمعات الخارجية، ومستوى وطبيعة الا تصالات القائمة بين من يكون الانطباع و بين من يتكون عنه، الخ.

ولهذه الانطباعات المتكونة بفعل كل تلك العوامل اسقاطاتها المباشرة وغير المباشرة على متخذى القرارات في كافة وحدات النظام العالمى. وقد تتداخل عوامل اخرى مع هذه التأثيرات المعقدة لتدفع بعملية التفاعل في مسار أو آخر ومنها:ـ

١ ـ غياب الحقائق والمعلومات عن بعض جوانب الموقف الذى يحدث هذا التفاعل في نطاقه (Information Loss).

٢ ـ التشو يه الذى تتعرض له بعض هذه المعلومات خلال انتقالها عبر مختلف قنوات الا تصال.

٣ ــ سوء الفهم الناتج عن تعارض الخلفيات الثقافية واللغو ية بين أطراف العملية الا تصالية.

٤ ــ تأثير الشعور بالتهديد (Threat Perception)، وغيره من الاحوال النفسية والعقلية على الكيفية التى تفسر بها الرسائل المبلغة لاطراف تلك العمليات عبر قنوات الا تصال المفتوحة أمامهم.

و يشير دوجرتى الى موضوع الازمة الدولية وتأثيرها على عملية التفاعل الدولى وعلى توازن النظام فيقول ان القيمة الاساسية لدراسة الازمة الدولية تتمثل في انها تسمح باجراء مقارنات حول الاساليب التى تنتهجها اطرافها ـ الذين تختلف خلفياتهم الثقافية والسيكولوجية ومؤسساتهم السياسية والادار ية ــ في مواجهتها تحت ظروف غير طبيعية من الضغط والتوتر كما انها تهيء المجال أمام التوصل الى بعض فرضيات محددة حول:

(أ) العلاقة بين هيكل النظام العالمى و بين الكيفية التى تدار بها الازمات الدولية وتعالج.

(ب) العلاقة بين شيوع الازمات الدولية و بين استقرار النظام.

(ج) المدى الذى تؤثر به الازمات التى تحدث داخل النظم الدولية الفرعية على استقرار النظام العالمى ككل.

(د) التأثير النسبى للعوامل السيكولوجية على سلوك الجماعات المسئولة عن اتخاذ القرارات في ظروف الازمات الدولية الحادة.

(هـ) درجة التوتر الذى يصاحب عملية الا تصال أثناء الازمة وأثره على توازن النظام العالمى.

رابعا ـ نموذج كابلان في التحليل النظمى : النظم الحقيقية والنظم الافتراضية : ــ

يعتبر موتون كابلان Kaplan من أكثر المحللين الذين حاولوا بلورة اطار متكامل لنظر ية النظم في التحليل الدولي، وقد انتهت به المحاولة الى تصميم ستة نظم دولية نظر ية لكل منها خصائصه ومقوماته والمتغيرات التى تتحكم في نمط تفاعلاته والتى حددها بخمسة متغيرات أساسية هي : ــ

١ - القواعد الأساسية (Essential Rules) التى يحقق تطبيقها والتقيد بها النمط السلوكي الضرورى لفرض التوازن داخل النظام الدولى.

٢ - قواعد التغيير أو الانتقال (Transformation Rules) التى تبرز مضمون التحول الذى يطرأ على أداء النظام الدولى، وتؤدى به الى الانتقال من شكل لآخر .

٣ - المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولى.

٤ - المتغيرات المتعلقة بالحجم المتوافر من الامكانات لهذه الأطراف الفاعلة .

٥ - المتغيرات المتعلقة بالمعلومات والتى تؤثر بقوة في اتجاه عمليات الا تصال الدولى .

أما عن تقسيم كابلان للنظم الدولية فقد أورده على النحو التالي : ـ

أ ـ نظام توازن القوى Balance of Power System

ب ـ نظام القطبية الثنائية الهشة Loose Bipolar System

ج ـ نظام القطبية الثنائية المحكمة Tight Bipolar System

د ـ النظام العالمى Universal System

هـ ـ النظام الدولى الهرمى Hierarchial System

و ـ نظام وحدة الفيتو Unit Veto System

وفيما عدا النظامين الأولين، فان النظم الأربعة الأخرى هى نظم افتراضية لم تتحقق تاريخيا، وان كان من الممكن أن تظهر في الواقع، كما يدعى كابلان، في مراحل تاريخية لاحقة.(١٣)

و بعد ان يعين كابلان القواعد الرئيسية التي تحكمت في تفاعل كل واحد من هذه النظم الدولية بالنسبة لما ظهر منها، ولما يحتمل أن تكون عليه صورة هذا التفاعل بالنسبة للنظم التي لم تظهر بعد، يخلص الى بعض الملاحظات الجوهرية عن كل نظام وذلك على النحو الآتي : ـ

انه بالنسبه لنظام توازن القوى، يلاحظ كابلان أن المحالفات الدولية كانت الجهاز الدولي الرئيسي لا تخاذ القرارات في هذا النظام، وأنه كقاعدة عامة فان الأطراف القومية هي التي اضطلعت بالمسئولية الأساسية في تنفيذ تلك القرارات، أى أن هذه المسئولية لم تتحملها تنظيمات فوق قومية. و باستثناء الأمور ذات العلاقة بصميم علاقات التحالف، فان اتخاذ القرارات غالبا ما كان يتم بشكل غير رسمى وفي حدود موضوعات محدودة الأهمية نسبيا.

ومن ناحية ثانية، فانه اذا كانت قد وجدت في هذا النظام الدولى بعض عمليات التفاوض السياسي أو الاقتصادي، أو بعض أجهزة للتسو ية القضائية للمنازعات الدولية، فان تلك الأجهزة كلها كانت ذات طبيعة مؤقتة، وعادة ما كانت تنتهى بانتهاء الظرف الخاص الذى أدى الى قيامها، أى أنه لم يوجد في ظل نظام توازن القوى الدولى مؤسسات دائمة، مما جعل الدور القومى (National Role) أقوى الأدوار في هذا النظام وأكثرها فاعلية على الاطلاق .

و بالنسبة لنظام القطبية الثنائية الهشة الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فانه يختلف من عدة نواح أساسية عن نظام توازن القوى الدولى، ومن ذلك أن الأطراف فوق القومية أخذت تشارك جنبا الى جنب مع الأطراف القومية في القيام بالأدوار الرئيسية فيه. وتتنوع الأطراف فوق القومية فقد تتمثل على شكل تكتلات دولية (كالكتلتين الغر بية والسوفيتية) أو على شكل منظمات عالمية (كالأمم المتحدة). وفي نظام القطبية الثنائية الهشة يقوم طرف قائد بدور القطب الرئيسي في كل تكتل دولى. ومن جانب آخر، فانه في داخل هذا النظام تتعقد الأدوار والوظائف والمسئوليات وتميل الى التخصص و بدرجة تسمح بالقول بأن نظام القطبية الثنائية هذا يتسم بدرجة من التعقيد في طبيعته وعلاقاته وتفاعلا ته، أعلى بكثير من نظام توازن القوى الدولى .

علاوة على ماسبق، فان الكيفية التي يعمل بها نظام القطبية الثنائية الهشة و يتفاعل، ترتبط مباشرة بالخصائص التنظيمية الداخلية لهذه التكتلات فوق القومية. وكمثال، فانه اذا كانت العلاقات في كل كتلة تلتزم بقاعدة التدرج الهرمي، فان عضو ية هذه التكتلات تكون جامدة، بمعنى أن امكانية التغيير في حجم عضو يتها - ان ضيقا أو اتساعا - تصبح محدودة. و يعزو كابلان السبب في ذلك الى أن علاقات التحالف في التكتلات الدولية الهرمية تنبني على فكرة التكامل الوظيفي للتسهيلات والموارد المتاحة لأعضائها، مما يجعل من الانسحاب بالنسبة للأطراف غير القياديين منها، خسارة غير مقبولة. أما اذا كان التنظيم الداخلي للكتل الدولية لايتقيد بمبدأ التدرج الهرمى، فان نظام القطبية الثنائية الهشة يكون مشابها في هذه الحالة لنظام توازن القوى الدولى الذى يسمح بتغيير علاقات التحالف، وان كان مظهر الاختلاف بينهما يتمثل في أن التغيير هنا يدور حول مركز ين اثنين ثابتين.

و يلاحظ كابلان أنه اذا كان نظام القطبية الثنائية الهشة يسمح من حيث المبدأ بوجود بعض الكتل الدولية الأخرى، الا أن هذه الكتل بصورة عامة، تكون على مستوى من الامكانات أقل بكثير من الكتلتين الرئيسيتين اللتين تشكلان بقوتهما الضاربة حجر الأساس في توازن هذا النظام برمته. وكنتيجة، فان مثل هذه الكتل المحدودة الامكانات لايمكنها أن تؤثر في مجرى الصراعات التي تنشب بين الكتلتين الرئيسيتين في أى صورة فعالة، و يختلف ذلك عما كان يحدث في نظام توازن القوى، اذ أن الدولة القابضة على زمام التوازن كان بامكانها أن ترجح كفة الصراع الدولى في اتجاه أو آخر.

و يؤدي الطرف العالمى دوره في هذا النظام عن طريق قيامه بتكثيف الاتصالات بين الكتل الدولية المختلفة و بين الدول سواء الأعضاء في هذه الكتل أو تلك التي لا تنتمى اليها. أما الأطراف القومية غير المنحازة فانها تؤدي دورها بأسلوب التوسط في خلافات الكتل المتصارعة خارج اطار المنظمة العالمية أو عندما تحاول هذه الكتل أن تحصل على تأييدها لبعض مواقفها وسياساتها.

و بالنسبة لنظام القطبية الثنائية المحكمة فانه وكما يقول كابلان، يحمل بعض أوجه الشبه مع نظام القطبية الثنائية الهشة، على حين يختلف معه في بعض جوانبه الأخرى.

ففي هذا النظام تختفي الأطراف غير المنحازة التى كانت تجد مكانا ودورا فاعلا لها في نظام القطبية الثنائية الهشة، كما أن الطرف أو الأطراف العالمية تفقد الدور الذى اعتادت أن تؤديه في النظام السابق والسبب هو أنها لا تستطيع أن تعبىء وراءها الدول غير المنحازة التى لم يعد لها وجود. فالقاعدة في نظام القطبية الثنائية المحكمة هي اما أن تكون طرفا منتميا الى أى من الكتلتين أو تفقد معالم وجودك المؤثر في هذا النظام. كذلك فان الأطراف العالمية تفقد دورها كوسيط في نزاعات الكتلتين وذلك لأنه مع اختفاء الأطراف القومية كقوى فاعلة ومؤثرة في النظام، فانه يصبح من المتعذر عمليا وضع تلك النزاعات في اطارها الدولى الصحيح وتقرير المواقف الملائمة ازاءها.

وفي ظل سيطرة القطبية المحكمة، فان النظام الدولى ككل يعاني من فقدان الشعور بالتضامن، و يرجع ذلك بالدرجة الأولى الى أن أدوات تحقيق التقارب في اتجاهات الكتل الدولية الرئيسية، تتوقف عن أداء دورها في ربط أطراف النظام

الدولى ببعضهم على غرار ما يحدث في نظام القطبية الثنائية الهشة .

و بالنسبة للنظام العالمى، ففى رأى كابلان أن هذا النظام يمكن أن ينتج في الواقع اذا ما تدعم دور الطرف العالمى الذى نجده في نظام القطبية الهشة.

و يتميز هذا النظام بدرجة عالية للغاية من التكامل وعلاقات التضامن، وفي حوزته الكثير من الأدوات التي تباشر وظيفتها الادماجية في مختلف المجالات القضائية والاقتصادية والسياسية والادار ية. وفيه تحاول الأطراف القومية أن تنجز أهدافها في حدود ما تسمح به ظروف أدائه الطبيعى. واذا كان من المحتمل جدا أن تنشأ بعض المحالفات السياسية الاقليمية في نطاقه، الا أن هذه المحالفات تكون مقيدة بالقواعد السياسية الرسمية التى يقرها النظام كمعيار لأنشطته وعلاقاته.

و يدعى كابلان أن النظام العالمى سيتجه نحو تحقيق الاندماج من بين النظم القيمية المختلفة للدول القومية الأطراف فيه ليمهد بذلك السبيل أمام ظهور معايير قيمية عالمية جديدة يمكن الاحتكام اليها في تسو ية النزاعات التي قد تنشأ حول أسلوب توز يع التسهيلات والمكافآت التي يتيحها هذا النظام لأطرافه. ومن علامات التحول الجديد في نماذج القيم، أن المكانة الأدبية والسياسية، والمنح والتسهيلات التى تحصل عليها الدول من النظام العالمى لا تتقرر تبعا لما تمتلكه تلك الدول من امكانات أو لما تتمتع به من تفوق عنصرى أو حضارى، الخ، وانما يكون بمعيار ما تشارك به فعلا في تحقيق أهداف النظام العالمى.

و بالنسبة للنظام الدولى الهرمى، فانه قد يأخذ الشكل الآمر أو غير الديمقراطي (Directive System) أو الشكل الديمقراطي أو غير الآمر (Non-Directive System) وتكون القواعد الأساسية المتحكمة في العلاقات الداخلية لكل منهما، هى نفس القواعد المطبقة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية بشكل عام .

والنظام الدولي الهرمي يعمل بطر يقة مباشرة على الأفراد، وان كان ذلك لايمنع أحيانا وجود بعض الأجهزة التنظيمية الوسيطة بين النظام و بين هؤلاء الأفراد.

و يلاحظ هنا أن الأطراف القومية تفقد دورها الأساسى لتصبح مجرد تقسيمات اقليمية فرعية لهذا النظام الهرمي أكثر منها كنظم سياسية مستقلة،

وتكون القواعد التى تطبقها هذه التقسيمات الاقليمية الفرعية على علاقاتها المتبادلة مشتقة من القواعد الدولية العامة ومسايرة لها. و يقول كابلان، أن جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية كالا تحادات والنقابات المهنية ستكون الأطراف الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي الهرمى. واذا حدث وظهرت ائتلافات (Coalitions) داخل هذا النظام بقصد تحقيق بعض الأهداف السياسية، فان أطراف هذه الائتلافات سيكونون من بين تلك المجموعات الوظيفية.

و يخلص من ذلك الى أن النظام الدولى الهرمى يتميز بتضامن علاقاته على مختلف المستو يات، ولذا فانه يكون من أكثر النظم الدولية استقرارا. فالتقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل في كل الأمور الحيو ية بين مختلف أطراف النظام الدولى الهرمى، يجعل من الصعب تماما على أى طرف اقليمي أن ينسحب منه، وحتى اذا تهيأت الظروف التى تساعد على الانسحاب، فان الخسارة المترتبة على تنفيذ هذا الاجراء ستكون فادحة للغاية، وهذا بالضبط ما سيجعل أى طرف يتردد كثيراً قبل أن يقدم على عملية خاسرة كهذه.

أخيرا يبقى نظام وحدة الفيتو الذى لايتصور كابلان للأطراف العالمية دورا أو مكانا فيه، والذى تتميز مصالح أطرافه بالتعارض وان كانت هذه الأطراف تمتنع عن الحاق الأذى ببعضها حتى يمكن لعملية التعايش بينهم أن تستمر.

ومن السمات البارزة لهذا النظام، امتلاك اطرافه للمقدرة على التدمير المتبادل، مما يساعد في النهاية على استقرار نظام وحدة الفيتو واستمراره.

بقى أن نقول أنه في كل النماذج التحليلية التى أوردها كابلان للنظم الدولية، الحقيقى منها والافتراضي، فقد ركز على : —

١ - توضيح الاطار التنظيمي لعملية اتخاذ القرارات في كل نموذج، والبحث في الأهداف التى ارتبطت بها الأطراف الفاعلة والوسائل التى تهيأت أمامها لتنفيذها.

٢ - تعيين الأسلوب الذى تتوزع به التسهيلات والمنح داخل النظام الدولى .

٣ - تحديد الأسباب التى تدفع أطراف النظام الى تفضيل التحالف أو تفادى الارتباط بالكتل الدولية المتنافسة.

٤ - تحديد آفاق واتجاهات النشاط السياسى العام داخل كل نظام دولى .

٥ - تحديد مدى القابلية للتكيف التى يتميز بها سلوك الوحدات المختلفة التى يتكون منها النظام الدولى في مجموعه .

خامساً -سكوت وديناميكات التفاعل في النظام الدولى : ـ

يعتبر تحليل أندرو سكوت لديناميكات التفاعل والتوازن في النظام السياسى الدولى من أشمل التحليلات النظمية التى ظهرت حتى الآن، بل لانبالغ اذا قلنا أنها أكثرها اقترابا من أرض الواقع. وهو في هذا يختلف عن بعض مفكرى هذه النظرية البارزين ككابلان مثلا، ممن يسرفون على نحو ما رأينا، في التجريد النظري الى الحد الذي يدفع بهم الى التحليق في عوالم افتراضية تكاد تكون من صنع الخيال أو الوهم.

يبدأ سكوت بتعريف الأطراف الرئيسية الفاعلة في النظام السياسى الدولى فيحددها بالدول القومية، والمنظمات الدولية، والتكتلات فوق القومية، والمحالفات الدولية، والتنظيمات والحركات الدولية غير الحكومية، والجماعات القومية الفرعية (Sub-national Groups) كجماعات الضغط والأفراد الذين يمتلكون بعض الفعاليات المؤثرة في النظام الدولي بما يمثلونه من آراء أو ما يدافعون عنه من أفكار ومعتقدات. الخ .(١٥)

و يقول سكوت ان كل الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولي تكون في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها، وهو التفاعل الذي يتراوح مداه بين الحد الأقصى والحد الأدنى والذى بدونه لايمكن الادعاء بوجود نظام. وتتمثل التفاعلات الدولية في رأيه في أربعة صور رئيسية هي : التفاعلات الحكومية المباشرة، والتفاعلات الحكومية غير المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية وغير المباشرة.

و يحاول سكوت أن يعدد بعض نتائج هذا التفاعل الدولى فيذكر أن من بينها أو من أهمها: ـ

(١) أن تزايد حجم التفاعل وتكثف عملياته على المستوى الدولى العام يؤدى بالضرورة الى مضاعفة التأثير المتبادل لأطراف النظام السياسى الدولى في مواجهة بعضهم.

(٢) أن تعمق التفاعل داخل الأنظمة الدلية القائمة على مبدأ التعاون والمشاركة (Collaborative Systems) يسهم و بصورة كبيرة اما في خلق مصالح مشتركة جديدة تماما أو في توسيع آفاق المصالح المشتركة القائمة.

(٣) أنه كلما اتسعت دائرة التفاعل بين الأطراف المكونين للنظام الدولى، كان معنى ذلك أن اقدام أحد هذه الأطراف على تنفيذ اجراء هام داخل النظام، سيدفع بالأطراف الأخرى الى الرد عليه باجراءات محددة سواء كانت مضادة وعدائية أو مدعمة ومساندة .

(٤) أن التطورات التى تطرأ على واقع النظم الفرعية المكونة للنظام الدولى العام، يكون لها تأثيراتها على مايجرى داخل النظام الأخير ككل، ومن أمثلة تلك التطورات، تغير الهياكل السياسية الداخلية، أو تغير النخب صاحبة النفوذ والتأثير، أو التغير في أهداف ودوافع السياسات الداخلية والخارجية، أو حدوث ثورات عنيفة، الخ.(١٦)

وعند هذه النقطة الأخيرة بالذات، والمتعلقة بتأثير النظم الفرعية على اتجاهات ومسارات النظام الدولى العام، يذكر سكوت بعض الملاحظات التفصيلية عن العلاقة المتبادلة بين هذين الطرفين ومنها : ــ

(أولا) أن النظم الدولية تختلف من حيث درجة مركز ية عملية اتخاذ القرارات فيها، وقد يؤثر نظام فرعي واحد و بدرجة متناهية على الكيفية التى تتخذ بها هذه القرارات أو على مضمونها العام، في حين أنه في أحوال أخرى فقد يتوزع هذا التأثير بين عدد من الأنظمة الفرعية. .

و يترتب على ذلك، أنه اذا أمكن لنظام فرعى واحد أن يستأثر بمثل هذه السلطة الضخمة في عملية اتخاذ القرارات داخل النظام الدولى العام، فانه سيدفع بتلك القرارات - وهذا طبيعي - في الاتجاه الذي يخدم مصلحته الذاتية، و يكون ذلك اما بالعمل على التخفيف من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقه، أو بمضاعفة المزايا والتسهيلات التي يحصل عليها من النظام الدولى، وهو مايعنى في نفس الوقت و بنفس الدرجة ز يادة أعباء النظم الفرعية الأخرى، وتقليص حجم المزايا المتحققة لها من أنشطة النظام الدولى وعملياته .

(ثانيا) أن مستوى الاعتماد المتبادل بين النظام الدولى ومكوناته الفرعية تختلف جذر يا من حالة الى أخرى. فانهيار نظام فرعي (اذا كان نظاما مسيطرا) قد ينتهي بتدمير النظام الدولى العام، كما قد لايؤثر فيه اذا كان نظاما هامشيا. وفي حالات ثالثة فان انهيار أحد النظم الفرعية قد يساعد في تهيئة ظروف أفضل لنمو النظام

الدولى العام و يكون ذلك بتعز يز الامكانات التى يعتمد عليها أداؤه الوظيفي خاصة اذا كان النظام الفرعى المنهار عاملا معرقلا لهذا الأداء.

وعلى الجانب المقابل فان انهيار النظام الدولي العام، قد يقود بالتبعية الى انهيار نظام فرعى معين (كانهيار محالفة دولية دفاعية قامت في ظروف دولية معينة)، كما قد لايؤثر هذا الانهيار في تماسك الكيان العام لهذا النظام الفرعى بأى كيفية هامة، ومن ناحية ثالثة، فقد يساعد على تدعيم فرص نموه أو رفع كفاية أدائه الوظيفي، وهكذا .

(ثالثا) أن اختلاف القواعد التي يعمل على أساسها النظام الدولى ككل، لابد وأن يتبعه اختلاف في نموذج العلاقة القائمة بين النظم الفرعية المكونة له، أو في درجة النفوذ الذي تمارسه تلك النظم في مواجهة بعضها، وقد تكون المحصلة النهائية لمثل هذا التغيير، انهاء تفوق نظام فرعي معين ليأخذ مكانه نظام فرعى آخر.(١٧)

ثم ينتقل سكوت الى البحث في جانب آخر بالغ الأهمية و يتعلق بالعوامل التى تدفع الى حدوث خلل في أوضاع النظام السياسى الدولى، أو تلك التى تؤدى الى تدهور أدائه، وهو عرض مهم من أعراض الأزمات التي تجابهها النظم الدولية بشكل عام.(١٨)

وهو يقول ان النظم السياسية الدولية القائمة على مبدأ المشاركة تتعرض من وقت لآخر لضغوط بعض الأزمات، وهذه الأزمات قد تنتج عن التغير في ظروف البيئة الخارجية، كما قد تظهر كرد فعل لبعض التطورات المنبثقة من داخل النظام الدولى نفسه، أو أنها قد تأتى كنتيجة لتفاعل هذين العاملين معا.

فاذا كانت الأزمة نابعة في الأصل من ظروف عمل النظام أو الأسباب تتصل بتفاعلاته الذاتية، فان أسلوب أدائه الطبيعي لابد وأن يتغير كنتيجة مباشرة لضغط الأزمة عليه، أما اذا كانت الأزمة ناتجة في أساسها من ظروف البيئة الخارجية، فان النظام الدولي قد ينجح في الابقاء على توازنه الداخلي أو على أدائه المعتاد دون تغيير لبعض الوقت.

و يلاحظ أن النظم الدولية تختلف من حيث استجابتها لضغوط الأزمات التي تجابهها، فبينما قد يكون تأثير الأزمة ايجابيا على كفاءة أداء بعض هذه النظم، فانه قد يكون سلبيا بل وتخر يبيا في أحوال أخرى.

وقد يبدو غريبا أن يكون للأزمة تأثير ايجابي على الطريقة التي يعمل بها النظام الدولى و يتفاعل، وهنا يقول سكوت أن بعض النظم الدولية تصمم بصورة تجعلها تصل الى ذروة فاعليتها خلال الأزمات، ومن أمثلة ذلك المحالفات الدولية الدفاعية، فهذه المحالفات تكون في قمة أدائها كلما اشتدت حدة التهديد الذى يحس به أطرافها، فهذا الاحساس يكون بمثابة الحافز على تنشيط كل الفعاليات الوظيفية للتحالف لردع التهديد واحباطه .

ومن الجوانب الأخرى التى عنى سكوت بالتركيز عليها، مشكلة التكيف بين النظام السياسى الدولى و بيئته الخارجية، وفي ذلك يقول ان البيئة الخارجية تكون هي الأخرى في حالة من التغيير المستمر مما يقتضي من النظام الدولى أن يحاول التكيف معها بطريقة ملائمة حتى يمكنه أن يحتفظ بتوازنه وتماسكه وانضباطه.

على أن تلك التغيرات البيئية لا تحدث كلها على نفس المستوى من الأهمية أو التأثير، ولا بنفس الدرجة من السرعة. كما أن هناك صورا متنوعة وكثيرة لهذه التغيرات البيئية والتى يتطلب كل منها نمطا معينا من أنماط التكيف والملاءمة وذلك من حيث الطبيعة، والمدى والسرعه والوسائل، الخ ومن امثلة تغيرات البيئة الخارجية: التغيرات التكنولوجية، والتغير في الكم المتاح من الموارد الطبيعية، والتغير في الا تجاهات، والتغيرات الهيكلية كظهور تكتلات أو محالفات دولية جديدة، والتغيرات الاقتصادية والعسكرية، والتغير الناتج عن ظهور أطراف فاعلة جديدة أو اختفاء أطراف قائمة، وما الى غير ذلك.

وفيما يتعلق بمدى استيعاب النظام الدولى وادراكه لتغيرات البيئة الخارجية، فان الأمر يختلف من حالة لأخرى، فأحيانا يغيب هذا الادراك تماما وفي أحيان ثانية يأتي مفتقراً الى الدقة. وفي حالة غياب الادراك يصعب على أطراف النظام الدولي أن يقوموا باستجابة هادفة في مواجهة تغيير لايدركون طبيعته، أو أبعاده، أو مداه، ومن ثم فقد تأتى استجابتهم بشكل عفوى لايأخذ في اعتباره الموقف القائم بأبعاده الشاملة. وأما بالنسبة للحالات التى تتميز بعدم دقة الادراك، فان الاستجابة قد تحدث بصورة اما خاطئة أو غير ملائمة .

ومن هذا التصور المبدئى، ينطلق سكوت الى محاولة تحديد المشكلات التي يتعين على أى نظام دولى قائم على المشاركة أن يتكيف ازاءها، ومن أهمها كما يذكر:ـ

١ - حدوث زيادة ضخمة وطارئة في مستوى التهديد الذى تتحدى به البيئة الخارجية النظام الدولي .
٢ - تكثف حدة الصراع وتزايد الانقسامات داخل النظام .
٣ - انسحاب بعض الأطراف الرئيسية التي يتكون منها النظام.
٤ - حدوث تحول جذرى في الأهداف التى تعتنقها هذه الأطراف الرئيسية.
٥ - انتهاء النظام الدولى (خاصة اذا كان نظاما دوليا فرعيا كمحالفة عسكرية أو تكتل اقليمى أو منظمة دولية وظيفية) من تحقيق الأهداف التى نشأ بسببها.
٦ - تعثر عمليات الاتصال أو تعقدها وفشلها.
٧ - ظهور الحاجة الى اسناد وظائف جديدة للنظام والتى لم يكن مهيئا لها عند قيامه (اما بسبب عدم الثقة في كفاءته أو انخفاض مستوى التوقعات الأولية، أو بسبب تواضع الامكانات التي خصصت في البداية لأنشطته، أو لتواضع أهدافه نسبيا، الخ).
٨ - معاناة النظام الدولى من ضغوط العمل الزائدة عن الحد الاعتيادى (Work Overload).
٩ - اتجاه نظام فرعى الى استغلال النظام الدولى العام في تحقيق أهدافه الخاصة دون اكثرات برد الفعل الذي يمكن أن يتسبب فيه هذا الميل الانتهازي لدى النظم الفرعية الأخرى.

واذا كان هذا هو الحال بالنسبة للنظم الدولية القائمة على مبدأ المشاركة في عملية تكيفها مع الضغوط النابعة من عوامل التغيير الذاتي أو الخارجي، فان الأمر يصبح مختلفا بالنسبة للنظم الدولية المحكومة بمبدأ التنازع أو الصراع (Conflict Systems) حيث الاتصالات المتبادلة محدودة ومقيدة، وحيث فرص الاتفاق حول اجراءات وتدابير مشتركة يمكن بها مواجهة ضغوط التغيير، تكون أقل احتمالا بكثير.

و يشخص سكوت الأعراض المرضية التي تبدو على أى نظام دولي اذا مافشل في اظهار استجابة ملائمة وواعية لتحديات الأزمات التي يمر بها، وهى الأعراض التى تكون بمثابة المقدمة نحو تقوضه وانهياره، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : ـ

أ ـ أن سلوك الأطراف المكونين للنظام الدولى، بل وسلوك هذا النظام ككل، ينحرف عن مساره الطبيعى ليدخل فى مسارات خاطئة ومتعارضة.

ب ـ تزايد حدة النزاعات الداخلية مما يفقد النظام الدولى جانبا مهما من صلابته وتماسكه.

ج ـ التساهل في مواجهة السلوك الجانح (Deviant Behavior) مما يضعف من قاعدة الا تفاق داخل النظام الدولى، و يفسح المجال أمام تعاظم النزعات المتمردة على معاييره وقيمه وسلوكياته.

د ـ معاناة عمليات الا تصال داخل النظام من الاختناقات والأعطال المتكررة.

هـ ـ انسحاب بعض أطراف النظام منه بشكل رسمي أو غير رسمي، نتيجة الاقتناع بأنه لم يعد قادر على تلبية احتياجتهم الأساسية والتى كانت السبب وراء ارتباطهم به في الأصل.

و ـ تدهور مستوى التفاعل وهبوطه دون النقطه التى تسمح باستمرار أداء النظام الدولى لمسئولياته في أى صورة طبيعية وفعالة .

ز ـ الهبوط الملحوظ في كفاءة أداء النظام، وتقلص أنشطته عن معدلها الطبيعى.

و يأخذ انهيار النظام الدولى في العادة احدى الصور الآتية : الغاؤه من قبل أطرافه و بخاصة اذا كان هذا النظام قد انبثق في اطار رسمى، أو توقف النظام نهائيا عن أدائه لوظائفه ومسئولياته، أو توقف أطرافه عن أن يكون لهم أى دور ايجابي فيه مما يعني واقعيا أنه قد انتهى ولم يعد له وجود، أو ظهور نظام دولى جديد ليحل محل النظام القديم، وهكذا .

تقييم الدور التنظيري لتحليلات النظم في العلاقات الدوليه

لقد أشرنا في ديباجة هذا البحث الى المزايا والايجابيات العديدة التى تنسب الى نظر ية النظم كمدخل الى التنظير الشامل لحقائق العلاقات الدولية، والتى من أبرزها أنها استطاعت أن تر بط الحقائق الدولية المتداخلة والمعقدة في وحدة عضو ية

متكاملة ومعبرة، وعلى مستوى من العمق والشمول الذى لم تبلغه أى نظرية أخرى قط.

الا أن هذه النظرية قد تعرضت كغيرها من نظريات السياسة الدولية لبعض الانتقادات الحادة التى تمركزت اجمالا حول الآتي : ــ (١٩)

(أولا) أن التفاعلات البالغة التعقيد التي تحدث داخل النظم الدولية على اختلاف مستوياتها من عامة وفرعية، تجعل من الصعوبة بمكان رصدها كلها وتعقب دوافعها الأولية والتوصل من خلالها الى الأسباب الحقيقية التى تشكل سلوك كل واحد من أطراف هذه النظم ممثلا في مبادأته وتحركاته واستجاباته وردود أفعاله، الخ.

بتحديد أدق، فانه اذا كان التفاعل الدولى بحركيته المستمرة هو عصب التحليل النظمى وفكرته المحورية، فأننا بذلك نكون أمام ظاهرة مركبة و بدرجة لا تسمح عمليا بفصل عناصرها ومكوناتها الأساسية والفرعيه عن بعضها. و يزيد الأمر صعوبة كثرة عدد الأطراف الداخلة في هذه التفاعلات الدولية المعقدة، سواء كانت تلك الأطراف دولا قومية أو محالفات سياسية وعسكرية أو نظما دولية اقليمية أو منظمات فوق قومية أو منظمات عالمية أو جماعات وحركات وتنظيمات دولية غير رسمية على النحو الذى ذكرناه. يضيف الى ذلك، وجود نطاق واسع من الأنشطة والمعاملات الدولية غير الحكومية والتى تمارس تأثيرا بعيد المدى على علاقات الدول ببعضها، وهذه ايضا قد يكون من الصعب جداً قياسها، وتحديد أبعاد الدور الذى تسهم به في عملية التفاعل الدولى المعقدة والمتعددة الجوانب هذه.

وعلى سبيل المثال، فاننا اذا جئنا الى تحليل موقف دولى معين لتحديد نمط التفاعل بين أطرافه لنصل من خلاله الى تقرير المصادر التى يشتق منها سلوكهم وتؤثر في تصوراتهم واستجاباتهم وحساباتهم، فانه يصبح من الصعب أن نقطع بما اذا كانت تلك الاستجابات تصدر عن أسباب مصلحية أو أمنية أو مذهبية أو سياسية أو نفسية وعاطفية، الخ أو من بعض هذه العوامل مجتمعة. وتتضح تلك الصعوبة اكثر مع ندرة الحقائق المتاحة أحيانا عن بعض المواقف الدولية التي يشملها التحليل مما يخرج بالباحث في النهاية من دائرة الأحكام الموثوق فيها، الى الانطباعات التي يعوزها الدليل المادى وتفتقر الى الدقة والموضوعية.

واذا طبقنا هذا الأسلوب في التحليل الشامل على مستوى النظام الدولى العام، أفلا يقتضي ذلك بذل جهود فوق الطاقة، لتتبع هذه التفاعلات المعقدة في مختلف نماذجها الرسمية وغير الرسمية لتعيين مسارها العام والتحقق مما اذا كان يتفق ومقتضيات التوازن أم أنه ينساب في خط مضاد له، ثم من ذا الذي يستطيع أن يقوم بكل تلك المتابعة الدقيقة والمنتظمة والشاملة لكل تفاعلات النظام الدولى بديناميكيتها وتذبذباتها التى لا تنتهي؟ هل هو الباحث النظرى بطاقته الفردية المحدودة نسبيا، أم هى فرق للبحث الجماعى أوسع تكوينا وأوفر طاقات وأشمل تصورا؟

ثم أليس من المحتمل، وهو تساؤل وارد تماما، أن نتوصل الى نتائج مختلفة الى حد بعيد تبعاً للاختلاف في التكوين السياسى والمذهبي والثقافي والقومى بل والقيمى والأخلاقى لكل واحدة من فرق البحث ومجموعاته هذه؟ وأليس من الممكن أن ينظر باحث أو مجموعة من الباحثين الى النظام الدولى على أنه يتطور في اتجاه معين يلتقى مع تحيزه أو تحيزهم العقائدى كما يفعل الماركسيون مثلا باعتناقهم لنظرية التفسير المادى للتاريخ ولمبدأ الديالكتيكية والحتمية، الخ، بينما قد يراه آخرون من منظور فلسفى وعقائدى مختلف تماما؟ وأليس من الممكن كذلك أن يركز بعض الباحثين على قوى وأسباب وعوامل بذاتها يرونها متحكمة في الاتجاه العام لهذا التطور كما يفعل الماركسيون في تقييمهم للقوى المادية والاقتصادية، في حين قد يكون تطور النظام الدولى موجها فى آراء باحثين آخرين بقوى أخرى غير اقتصادية كالأيديولوجيات وصراعات القوة ودوافع المصلحة القومية بمفهومها الشامل؟

كل هذه التساؤلات الجانبية وغيرها قد تنتهى بنا الى طرح تساؤل أساسي وهام هو: هل بالامكان التوصل الى معايير موضوعية لها صفة القبول العام بحيث يمكن الركون اليها عند تحليل الظواهر السلوكية المختلفة التى تبرزها تفاعلات النظام الدولى، ودون أن نقحم على هذا التحليل تحيزات الباحثين وأهوائهم وأحكامهم وانطباعاتهم الذاتية النابعة من تراكيبهم القيمية والبيئية والعقائدية الخاصة، والتى قد تكون قريبة أو بعيدة عن الواقع الدولى الذى يبحثون فيه، بكل خصائصه ومعطياته وملابساته التاريخية؟ باختصار، هل بالامكان فعلا تحقيق مثل هذه النتيجة الموضوعية أو حتى الوصول الى شيء قريب منها؟ ان الوضع البحثى الراهن لايسمح فيما نعتقد بمثل هذا الادعاء.

(ثانيا) أنه اذا كان تحليل عمليات التفاعل والاتصال داخل النظم الدولية العامة والفرعية يشكل صعوبة عملية بمثل هذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الحدة والتعقيد، فان هناك صعوبة أخرى لا تقل عنها، وهى ترتبط بها وتتداخل معها الى حد بعيد، و يقصد بها الصعوبة المتعلقة بمدى كفاية ماهو متاح من حقائق ومعلومات للمحللين في اطار مفاهيم نظرية النظم وأفكارها الرئيسية، ولهذه الصعوبة عدة جوانب هامة منها : ـ

أ ـ مدى توافر مصادر المعلومات من رسمية وغير رسمية .

ب ـ نوعية الحقائق المتاحة عن مختلف الاتصالات المتبادلة بين أطراف هذه النظم الدولية كلها، والتي تكشف في التحليل الأخير عن مستويات الادراك والتصور والانطباعات المتبادلة من عدائية وتوتر وتحامل وكراهية واستفزاز وشك أو من دعم ومساندة واتفاق وتجاوب وثقة، الخ، ومايتتج عنها من ردود أفعال مستمرة تجد تجسيما لها في القرارات والسياسات واستراتيجيات العمل التى تنفذها تلك الأطراف في مواجهة بعضها.

ج ـ درجة نقاء هذه المعلومات، أى مدى تطابقها أو عدم تطابقها مع الواقع الدولى كما كان عليه في الماضى أو كما هو عليه في الحاضر.

د ـ كيفية ربط كل هذه الحقائق والمعلومات ببعضها ربطا منطقيا واقعيا.

ومن البديهي أنه اذا لم تكتمل كل العناصر السابقة بصورة صحيحة، فان التحليل سيأتي في النهاية وهو غير مستند الى أساس كاف من الحقائق التى تخدم موضوعيته، وتضفي الشرعية على أحكامه واستنتاجاته .

اذن فالمشكلة التى يواجهها الباحثون في دائرة تحليلات النظم تتمثل في كيفية التغلب على هذه الصعوبة خاصة وأن : ـ

١ ـ هناك حقائق معينة تؤثر بعض أطراف النظام الدولى أن تبقى عليها في طى الكتمان، وهى تفعل ذلك لاعتبارات أمنية أو سياسية أو مصلحية أو حتى أدبية وأخلاقية. وقد لايماط اللثام عنها أبدا. وعادة ماتكون تلك الحقائق الخافية بالغة الأهمية و بالتالي فان غيابها من دائرة التحليل لابد وأن يؤثر بالسلب في اتجاهاته وامكاناته ونتائجه.

٢ ـ اتجاه بعض الأطراف الى تقديم الحقائق بطريقة مشوهة، وهي تفعل

ذلك عن عمد لنقل انطباعات نفسية معينة، أو تثبيت ايحاءات دعائية معينة، أو لتبرير تصرفات دولية معينة، و بالتالي يكون السؤال: كيف يمكن فصل هذا النوع من الحقائق عن ذلك الاطار من الزيف الذى يدخله عليها أصحابها، وهل يتسنى ذلك في كل مرة يجد فيها الباحث نفسه أمام موقف كهذا؟

(ثالثا) وأخيرا، هناك المشكلة الخاصة بمتغيرات البيئة الخارجية وكيفية الاستدلال عليها وربطها بالتفاعلات التى تحدث وعلى كل مستوى داخل النظام الدولى العام ومكوناتة الفرعية .

فعندما يذكر سكوت مثلا أن متغيرات البيئة الدولية كثيرة جدا ومنها ماهو اقتصادي وسياسى وعسكرى واستراتيجي وتكنولوجي، ومنها كذلك ماهو مذهبى - وسيكلوجي وعلمى وثقافى وتنظيمى وحضارى، الخ، فنحن نوافقه على ذلك ولانختلف معه، ولكن الأهم من هذا هو كيفية قياس التأثير النسبى لكل واحد من تلك المتغيرات البيئية والتعرف على الطريقة التي تتفاعل بها مع بعضها، ثم كيف يمكننا رصد التأثيرات المتبادلة بين متغيرات البيئة الخارجية و بين سلوك النظام الدولى العام ومكوناته الفرعية لنحكم على ما اذا كان هذا التأثير يميل في محصلته النهائية لأن يكون ايجابيا أم سلبياً ومع التوازن أو ضده؟

يضيف الى ذلك أن بعض المتغيرات البيئية قد يكون قابلا للقياس والتحليل الكمى، كالموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسكان، الخ، ولكن الى جانبها توجد متغيرات أخرى ذات طبيعة كيفية بالأساس والتى يتعذر تحليلها كميا ومنها صراعات الأفكار والمذهبيات، والتأثيرات الثقافية والحضارية والأخلاقية، والدوافع النفسية على المستوى الانسانى العام كتزايد التوقعات، وسيطرة مشاعر القلق والتوتر والاحباط والتشاؤم من بعض الأخطار العامة، حقيقية كانت أو متخيلة، كأخطار الحرب، والجوع، والفقر، الخ.

ومن ثم كيف يمكننا أن نرتب هذه القائمة الطويلة من المتغيرات البيئية بأولياتها، وكيف يمكننا الادعاء بعدئذ بأن مايحدث من تخلخل أو اهتزاز أو من اتجاه نحو التغيير في النظام الدولى العام ومكوناته الفرعية يكون ناتجا في الأساس من ضغط متغير معين أو مجموعة معينة من هذه المتغيرات البيئية؟

وفي الناحية الأخرى، كيف يمكننا رصد التأثير الناتج عن المتغيرات التى يقوم هذا النظام الدولى ومكوناته الفرعية بتصديرها الى البيئة الخارجية ومانتمثل

عـلـيه أستجابة الأخيرة سواء بالتقبل، أو بالمقاومة والرفض، أو بالاستيعاب الجزئى والمحدود لبعض تلك التأثيرات ؟

ان هـذا الـنـوع مـن التحليل قد يتناسب وطبيعة النظم الدولية المستقرة وغير المـعـقـدة والمحدودة الأطراف والأنشطة والعمليات في عـلاقتها بالبيئة الخارجية، أما بالنسبة للنظم المعقدة وغير المستقرة، فان الأمر يختلف جذر يا.

نـخلص من هذا كله الى القول بأن تحليلات النظم رغم جاذبيتها النظر ية الشديدة والـتـى اسـتـطـاعـت أن تـسـتـحـوذ في الفترة الأخيرة على قطاع متزايد من اهتمامات الـبـاحـثـيـن وثقتهم، الا انها ماتزال غير كافية كأداة للتحليل الشامل لكل الحقائق المعقدة التى يتركب منها الواقع السياسي الدولى .

الهوامش

(١) Charles McClelland, "Applications of General Systems Theory in International Relations", in, *International Politics and Foreign Policy*, edited by James Rosenau, (Free Press, Inc., 1961), pp. 412-414.

راجع كذلك :

James Dougherty & Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations*, (J.B. Lippincott, N.Y., 1971), pp. 102-104, 106-110.

(٢) **Ibid**, pp. 111 - 112

(٣) **Ibid**, pp. 112 - 113

(٤) **Ibid**, p. 111

(٥) راجع :

Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics*, (John Wiley and Sons, New York, 1964), PP. 3 - 20

(٦) Charles A. McClelland, *Theory and the International System*, (Macmillan, New York, 1966), pp. 92 - 99.

(٧) George Modelski, "Agraria and Industria: Two Models of International Systems," in, *The International System,* edited by, Klaus Knorr & Sydney Verba, (Princeton University Press, 1961), PP. 121 - 122.

(٨) Andrew M. Scott, *The Functionning of the International Political System,* (Macmillan, New York, 1967), pp. 1 - 11.

(٩) Richard N. Rosecrance, *Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective,* (Greenwood Publishers, Connecticut, 1977), pp. 267 - 275.

(١٠) يرجع في تفاصيل آراء ماكليلاند عن النظام السياسي الدولي وطبيعته المركبة الى :
Theory and the International System, **op. cit.,** pp. 90 - 112
وأيضاً :
Contending Theories of International Relations, **op. cit.,** pp. 119-121.

(١١) و للتعرف على مزيد من التفاصيل حول تصنيف روزكر ينس للنظم الدولية المستقرة وغير المستقرة في ضوء تحليله للتطور التار يخي للنظام السياسي الدولي، راجع:
Richard Rosecrance, **op. cit.,** pp. 280-296.

(١٢) للوقوف على صورة تفصيلية شاملة لهذا التحليل الذي اجراه جيمس دوجرتي عن التفاعلات المعقدة للنظام السياسي الدولي، راجع :

James F. Dougherty, "The Study of the Global System", in, *World Politics,* edited by: James Rosenau, Kenneth Thompson and Gavin Boyd, (Free Press, New York, 1976), pp. 597 - 624.

(١٣)

System and Process in International Politics, **op. cit.,** pp. 21 - 53, 98 - 112, 113 - 146.

(١٤) **Ibid.**

(١٥) The Functionning of the International Political System, **op. cit.,** pp. 37-46

(١٦) **Ibid,** pp. 106 - 125.

(١٧) **Ibid,** pp. 112 - 113.

(١٨) **Ibid,** pp. 216 - 228.

(١٩) للوقوف على مزيد من الانتقادات الموجهة الى نظرية النظم في التحليل الدولى، راجع :

Contending Theories of International Relations, **op. cit.,** pp. 135 - 137.

Hedley Bull, "International Theory: The Case for a Classical Approach", in, *Contending Approaches to International Politics,* edited by Klauss Knorr & James Rosenau, (Princeton University Press, 1969), pp. 20 - 38.

Morton Kaplan, "The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations", in, *New Approaches to International Relations,* edited by Kaplan, (St. Martin's Press, New York, 1968), pp. 1 - 18.

Systems Analysis and Theorization about International Politics

Ismail S. Maklad

The vigorous development of international relations research over the past two decades has stimulated the hope that a coherent and unified discipline will soon emerge. A general theory of international relations is thought to give order and meaning to a mass of phenomena which would otherwise remain disconnected and unintelligible.

The systems analysis approach occupies a central place in all academic endeavors aiming at the construction of such a general theory. This approach focuses on the analysis of the various structural, functional behavioral, and other environmental properties and characteristics connected to the dynamics of development and change in the international political system.

To most advocates of this approach, the concept of global system and related subsystems and the procedure of the shift and redefinition of system levels appear to provide just the intellectual equipment that is required for the building of the right kind of information structure. In addition, the idea that the international system is the outcome of diverse actions and reactions seems to be their best clue, i.e., international relations are the consequences of a vast number of particular purposes, intentions, expectations, and efforts that constantly interact and generate policy responses in all forms and on all levels.

After presenting the mainstream of thought as articulated by the leading proponents of systems theory, we came to the conclusion that the international system as a whole apparently lacks the coherence, the direction, the organization and the organic relatedness which most of these analysts are prone to believe in. We are also of the opinion that the multi-dimensional character of the international political system should be always brought into mind because it constitutes a major intellectual problem, and that if there is something to be accentuated here, it is that easily accepted assumptions about the relationships among the dimensions, levels and aspects of the system should be held open to question because the present state of knowledge about them is fragmentary and uncertain.